حصانة مزمنة:

الهجمات المتكررة على قطاع الصحة في غزة

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL Mezan Center for Human Rights

LAWYERS FOR PALESTINIAN HUMAN RIGHTS

MAP
MEDICAL AID FOR PALESTINIANS

يتضمن آخر مستجدات القضايا الواردة في تقرير لامزيد من الحصانة الصادر عام 2015

نظـرة عامـة

موسى أبو حسنين هو أول مسعف فلسطيني تستهدفه قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال التجمعات السلمية في قطاع غزة، والمعروفة بمسيرات العودة الكبرى، وتسبب الاستهداف في مقتل أبو حسنين في 14 مايو 2018م خلال تأديته لمهامه بعد محاولته إسعاف طبيب دولي كانت القوات الاسرائيلية قد أطلقت النار عليه وأصابته في قدميه.

خلال عدوان عام 2014م، والذي امتد لسبعة أسابيع، قامت قوات الاحتلال بقتل 23 من أفراد الطواقم الطبية كان من بينهم محمد العبدالله والذي استهدفته قوات الاحتلال أثناء قيامه بمهامه الطبية—كما في حالة أبو حسنين. في يونيو 2015م نشر مركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة محامون من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني وجمعية العون الطبي للفلسطينيين تقريراً بعنوان "لا مزيد من الحصانة: القطاع الصحي في غزة تحت القصف" [1]، حيث وثق التقرير استهداف العبدالله وخمس استهدافات أخرى مشابهة قامت بها القوات الإسرائيلية خلال العدوان. وفي عام 2016م وكمتابعة للتقرير المشترك، قامت المؤسسات الثلاث بنشر تحديث [2] للتقرير تعبر فيه عن قلقها البالغ حول مدى جدّية التحقيقات التي أطلقتها السلطات الإسرائيلية لتحري هذه الاستهدافات.

ويتعدى التشابه في حالتي أبو حسنين والعبدالله كونه سلوكا فاتكا تتبعه بشكل ممنهج وواضح القوات الإسرائيلية في استهدافها للقطاع الصحي في غزة. فهما ضحيتان من الكثير من الضحايا الذين سقطوا نتيجة ليس لسلوك القوات الإسرائيلية فحسب بل أيضا كنتيجة مباشرة لما كفله نظام التحقيقات العسكرية في إسرائيل من حصانة للحكومة الإسرائيلية وتغييب لمساءلة الجيش الإسرائيلي. هذا وحذرت المؤسسات الثلاث في تقريرها الصادر عام 2015م، من الاستمرار المنهجي للحصانة، وأشارت إلى أن استمرارها كفيل بتكرار الهجمات الإسرائيلية على العاملين في القطاع الصحي، وهو التحذير الذي تشير إلى خطورته حالة أبو حسنين وغيرها من حالات استهداف أفراد الطواقم الطبية.

وفي ظل المظاهرات المستمرة والأوضاع المعيشية المتدهورة، وبعد ست سنوات مرت على العدوان الإسرائيلي واسع النطاق على قطاع غزة، فإن المؤسسات الثلاث تعيد التأكيد على مطالبتها بوضع حد لهذه الحصانة، وتورد في هذا التقرير ما يلي:

- تعرض المؤسسات نتائج متابعتها للحالات القانونية المشار إليها في تقريرها السابق، بما يوضح استمرارية التغييب الممنهج للعدالة والمساءلة القانونية حيال انتهاكات جسيمة محتملة للقانون الدولي. وتثير نتائج هذه المتابعة المشفوعة بالأدلة شكوكاً حقيقية حول جدية التحقيقات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية العسكرية.
- ونوضح خطورة ما تقود له الحصانة الممنهجة من تكرار الهجمات التي تسببت في مقتل المزيد من أفراد الطواقم الطبية منذ مارس 2018م.
- وتشارك إفادة من المسعفة إيمان أبو جياب، والتي نجت من عدوان عام 2014م، حيث توضح في شهادتها الأثر طويل الأمد الناتج عن إصابتها الجسيمة في ظل تغييب سبل انتصاف قانونية فعالة.
- وتقيّم المؤسسات أثر 13 عاماً من الحصار والهجمات العسكرية المتكررة على القطاع الصحي في غزة.

هذا التحديث هو دعوة مشتركة لتضافر الجهود لتحقيق خمس توصيات بشكل عاجل وغير مشروط. أولى هذه التوصيات هي تطبيق المساءلة القانونية وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات والناجين منها وذويهم، وإنهاء الحصانة الممنهجة وكسر حلقة الهجمات المتكررة. كما تشمل التوصيات بذل جهود حثيثة لتحسين الظروف المعيشية غير الإنسانية في غزة، بما يقتضيه ذلك من ضمان الحق الأساسي في الوصول إلى خدمات طبية وافية وكافية.

مقدمـــة

الهجمات على قطاع الصحة عام 2014م:
لا مساءلة، لا إنصاف للضحايا

بين 7 يوليو و26 أغسطس 2014م قامت القوات الإسرائيلية بشن عدوان عسكري واسع النطاق على قطاع غزة أسفر عن مقتل 2219 فلسطيني من بينهم 1545 مدني و556 طفل [3]. وتخلل العدوان هجمات متكررة على القطاع الصحي في غزة، حيث أدت هذه الهجمات إلى مقتل 23 من أفراد الطواقم الطبية وإصابة 78 آخرين وتدمير 17 مستشفى و56 مركز رعاية صحية أولية و45 سيارة إسعاف بشكل كلي أو جزئي [4].

وفي يونيو 2015م أوضح تقرير اللجنة الأممية المعنية بالتحقيق في العدوان سابق الذكر أن اللجنة استطاعت جمع معلومات هامة تشير إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن هذه الانتهاكات قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب.[5]

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الإنصاف القضائي للضحايا والناجين وذويهم، يتطلب بشكل أساسي تحقيقات جنائية جادة حيال ما يحتمل أن يكون انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وما قد تقود إليه هذه التحقيقات من تهم جنائية ومحاكمة وإدانة.

وفضلاً عن دورها في تحقيق العدالة فإن التحقيقات والمحاسبة الجادة تشكلان وسيلة فعّالة لمنع وردع تكرارها في المستقبل.

وبالرغم من مرور ست أعوام على مزاعم ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، والتي تم توثيقها بشكل جيد خلال العدوان الإسرائيلي على غزة وما تخلله من هجمات على منشآت وعاملي القطاع الصحي، فإن التحقيقات التي قامت بها السلطات العسكرية الإسرائيلية لم تفض إلى تهم جنائية أو محاكمة أو إدانات.

وفيما يلي يعرض هذا التحديث متابعة ست حالات تضمنها تقرير المؤسسات الصادر في عام 2015م "لا مزيد من الحصانة" [6]. وتظهر هذه المتابعة استمرار الحصانة التي يكفلها نظام التحقيق العسكري الإسرائيلي في تعامله مع احالات الجادة. وفي هذا السياق قام مركز الميزان بتقديم مئات الشكاوى المدنية والجنائية للمطالبة بالإنصاف القضائي وتحقيق العدالة، وشملت هذه الشكاوى خمساً من الحالات الست الوراد ذكرها في هذا التحديث.

التحقيق واجب يفرضه القانون الدولي

يتوجب على الدول التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها من قبل وكلاء هذه الدول، وقد أوردت اتفاقيات حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والبروتوكولات ومبادئ التوجيه الدولية معاييراً مفصلة يتم بموجبها تقييم مدى امتثال التحقيقات لواجب التحقيق، حيث تشكل كل من الاستقلالية، والنزاهة، والفعالية، والدقة، والسرعة، والشفافية معاييراً أساسية للتحقيق الجاد.

كما يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان توفير سبل انتصاف متاحة وفعّالة يلجأ إليها الأفراد حال تعرضهم لانتهاكات جسيمة لحقوقهم وللضمانات المكفولة في نص القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تشمل هذه السبل حق الضحية في:

1) الوصول المتساو والفعال للعدالة،
2) والجبر الكاف والفعال والسريع للضرر الحاصل،
3) والوصول إلى المعلومات الخاصة بالانتهاكات ووسائل جبر الضرر. ومن أشكال جبر الضرر رد الحق لأصحابه، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمان عدم التكرار.

لا مزيد من الحصانة: تحديث على قضايا 2014

الحالة الأولى: قصف مستشفى الأقصى

حالة التحقيق: لا قرار حيال فتح تحقيق جنائي

في 21 يوليو 2014م قصفت القوات الاسرائيلية مستشفى الأقصى مما أسفر عن مقتل مدنيين اثنين، أحدهما طفل: علاء عبد المجيد أبو دحروج، 15 عاما، وخالد عوض بيومي، 34 عاما. كما أصيب في القصف عشرات المرضى والزائرين وأعضاء الطواقم الطبية، بمن فيهم الممرضة إيمان أبو جياب التي أصيبت بجروح خطيرة في ساعدها، والتي رغم تلقيها لعملية جراحية منعت من بتر يدها إلا أنها باتت تعاني من إعاقة دائمة. (للمزيد حول الأثر طويل الأمد لإعاقة إيمان انظر صفحة رقم 5).

في يوليو 2014م، تقدم مركز الميزان بالشراكة مع عدالة – المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل بشكوى جنائية للمدعي العام العسكري في إسرائيل وهو جزء رئيسي من المنظومة الإسرائيلية المعنية بالتحقيقات العسكرية وتلقت المؤسستان في يونيو 2016م رداً من المدعي العام مفاده أن آلية تقييم وتقصي الحقائق تنظر في الحادث، وهي آلية أقامتها السلطات العسكرية الإسرائيلية لتقصٍ ظاهري للحقائق حول أحداث معينة بما يساعد المدعي العام العسكري على اتخاذ قرار فيما اذا توجب فتح تحقيق جنائي أو لا.

ورغم مرور ثلاث أعوام إلا أن الآلية سابقة الذكر لم تخبر المؤسستين بأي نشاط أو تقدم حيال عملية تقييمها. هذا بالإضافة إلى افتقار منظومة التحقيقات العسكرية الإسرائيلية للاستقلالية والنزاهة، وهو افتقار معهود ومزمن. إن فشل هذه الآلية بمشاركة أي تحديثات حول عملها يثير شكوكاً حقيقية فيما إذا كانت تعمل بشكل جدي لتقييم الحادث [7]. لازالت هذه الحالة تتطلب تحقيقاً دقيقاً ومستقلاً.

الحالة الثانية: تدمير مستشفى الوفاء للتأهيل

حالة التحقيق: قرار بعدم فتح تحقيق جنائي

من 11 من 23 يوليو 2014م قصفت القوات الاسرائيلية مستشفى الوفاء، وهو المستشفى الوحيد المتخصص في التأهيل الطبي في غزة والذي يحتوي على 80 سرير ومعدات حديثة وحديقة علاجية، وأسفرت الهجمات عن تدمير المستشفى بالكامل، وقد تم إخراج 17 مريضا من المستشفى يوم 17 يوليو وهو العدد الكامل للمرضى هناك.

في 7 ديسمبر 2014م، تلقى مركز الميزان وعدالة رداً من المدعي العام العسكري الإسرائيلي والذي تضمن قرارَه بعدم فتح تحقيق جنائي، وأكد المدعي في رده أن فصائلاً فلسطينية مسلحة كانت تستخدم المستشفى لأغراض عسكرية مما سمح للقوات الإسرائيلية بتصنيف المستشفى هدفاً عسكرياً مشروعاً. ولكن توكيد المدعي العام لم يتسق مع نتائج التحقيقات الميدانية التي قام بها مركز الميزان. بالإضافة إلى ذلك، كانت لجنة التحقيق الأممية قد صرحت في عام 2015م أن كل الشهود ذوو الصلة والذين أجرت اللجنة مقابلات معهم، بمن فيهم الطاقم الطبي، رفضوا الادعاء بأن المستشفى كانت تستخدم لأغراض عسكرية قبل إجلاءها.[8]

وحتى لو كان هناك نشاط عسكري داخل او حول المستشفى فإن تدميرها بالكامل يوم 23 يوليو 2014م يثير سؤالاً واجباً حول مدى التزام القوات الإسرائيلية في هجومها بمبدأ التناسب وبالتالي إذا ما شكّل الهجوم انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. الهجمات العسكرية العديدة على مستشفى الوفاء قبل وبعد إخلائها لازلت تستوجب إطلاق تحقيق شامل ودقيق.

بسمان العشي، المدير التنفيذي لمستشفى الوفاء، في موقع تدميره.

الحالة الثالثة:
الهجوم على مركز مبرة فلسطين لذوي الإعاقة

حالة التحقيق: قرار بعدم فتح تحقيق جنائي

في يوم 12 يوليو 2014م قصفت القوات الإسرائيلية مركز مبرة فلسطين لذوي الإعاقة، وأسفر الهجوم عن مقتل إمرأتين من ذوي الإعاقة: سهى أبو سعدة، 38 عاما، وعلا وشاحي، 31 عاما، كما وأصيب بجراح بالغة في الهجوم ثلاثة أشخاص آخرين من ذوي الإعاقة في المركز بالإضافة إلى عضو من طاقم رعاية الحالات. أدى الهجوم إلى تدمير المركز وهو مبنى سكني لرعاية الأشخاص الذين يعانون من إعاقات إدراكية وذهنية.

تقدم مركز الميزان وعدالة بشكوى جنائية في يوليو 2014م وتلقوا في 7 ديسمبر 2014 قرار المدعي العام العسكري الإسرائيلي بإغلاق ملف الحالة دون فتح تحقيق جنائي. أكد المدعي العام في رده أنه تم الأخذ بكافة الإحتياطات قبل الهجوم وأن الموقع كان هدفاً عسكرياً مشروعاً. ولكن توكيد المدعي العام لم يتسق مع نتائج التحقيقات الميدانية التي قام بها مركز الميزان؛ بالإضافة إلى أن المدعي أورد أن القوات الإسرائيلية لم يكن لديها معلومات تدلي بوجود مركز عناية طبية، مما يشير إلى تساؤلات هامة حول مدى بذل القوات الاسرائيلية للحرص الواجب في الهجوم على هدفها، وهي تساؤلات لم يتطرق لها المدعي العام الإسرائيلي في قراره السريع بعدم فتح تحقيق جنائي حول الهجوم رغم أنه خلّف حالات قتل وإصابة بالغة.

في يوليو 2015م أرسل كل من مركز الميزان وعدالة رسالةً إلى المدعي العام الإسرائيلي يطلبون فيها الوصول إلى مواد التحقيق الخاصة بالحالة، وفي نوفمبر 2015م رد المدعي العام برفض طلب المؤسستين معقباً بعدم وجود حاجة لإعادة النظر في قراره. بعد ست أعوام من هذا الهجوم الفاتك لازلت الحالة بحاجة الى تحقيق مستقل ودقيق.

تضررت 45 عربة إسعاف في غزة عام 2014

الحالة الرابعة:
قتل أعضاء طاقم طبي في حي عائلة مصبح

حالة التحقيق: لا رد على الشكوى بما يدل على عدم تفعيل آلية تقييم وتقصي الحقائق أو عدم فتح تحقيق جنائي

في 1 آغسطس 2014م هاجمت القوات الإسرائيلية طاقما طبيا في سيارة إسعاف في شمال شرق رفح بعد أن شنت طائرة بدون طيار "قصفاً تحذيريا"، وقد أسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة مسعفين: عاطف صالح ابراهيم الزاملي، 42 عاما، يوسف جميعان نصرالله شيخ العيد، 33 عاما، يوسف جابر حسن درابيه، 27 عاما، كما وأدى ذات الهجوم إلى مقتل أم وثلاثة أطفال. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الهجمات التحذيرية خلال عدوان عام 2014م زاد من خطورة عمل طواقم الاستجابة الاولية.

في فبراير 2015م تقدم مركز الميزان بشكوى جنائية حول الهجوم إلا أن المدعي العام العسكري لم يرد باستلام الشكوى حتى الآن—رغم رسائل تذكيرية متكررة في 2016م و2017م و2018م و2019م. هذا التأخير والتقاعس والافتقار للشفافية يثير تساؤلات مشروعة عمّا اذا كانت شكوى الميزان واحدة من تلك الشكاوي العديدة التي أضاعها أو فشل في الحفاظ عليها المدعي العام العسكري. هذه الحالة، والتي لم يرد ذكرها في أي من التحديثات العامة الست التي نشرها المدعي العام العسكري، توجب فتح تحقيق مستقل ودقيق.

الحالة الخامسة:
قتل سائق اسعاف

حالة التحقيق: لا تحديث منذ التقدم بشكوى جنائية في ديسمبر 2014م

في 25 يوليو 2014م أطلقت القوات الإسرائيلية الرصاص على محمد العبدالله، وهو سائق اسعاف مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأصابته في الصدر والقدم مما أدى إلى مقتله، وقد تم تنفيذ الهجوم بالرغم من إلتزام العبدالله ببروتوكلات التنسيق المتفق عليها بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقوات الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر.

في ديسمبر 2014م أعلن المدعي العام العسكري أنه وبعد عمل مبدئي لآلية تقييم وتقصي الحقائق قام بفتح تحقيق جنائي في مقتل العبدالله، وهي حالة واحدة من بين ثمانية تضمنت عدداً من الانتهاكات الجسيمة المزعوم ارتكابها خلال عدوان 2014م والتي قرر المدعي العام فتح تحقيق فيها بعد نتائج آلية تقييم وتقصي الحقائق. خمس من هذه الحالات الثمانية تم اغلاقها لاحقاً دون المزيد من الإجراءات. وتجدر الإشارة إلى أن المدعي العام كان قد أحال للآلية 220 حالة لتقييم وتقصي الحقائق حولها. في هذا السياق، ومنذ ديسمبر 2014م، لم يصدر المدعي العام أي نتيجة للتحقيق الجنائي في حالة العبدالله ولم يشارك أي تحديث حول الحالة. هذا التأخر المفرط يستوجب تساؤلات حول جدية التحقيق الجنائي الذي أشار المدعي العام إلى فتحه.

الحالة السادسة:
عرقلة الوصول للرعاية الطبية

حالة التحقيق: لم يتم فتح تحقيق جنائي إلا مؤخراً

في 24 يوليو 2014م، قصفت القوات الاسرائيلية البرية والجوية بلدة خزاعة في جنوب قطاع غزة مما أدى لمقتل الطفل أنس 'بدر' حاتم سليمان قديح، سبع سنوات. أصيب قديح عند حوالي الساعة الثامنة صباحاً بجراح بالغة في المعدة أحدثتها شظايا من الهجوم حيث تركت تلك الشظايا بطنه مكشوفاً، ولم يستطع أحد اخلاءه من مكان اصابته بالرغم من نزيفه الشديد—بسبب منع القوات الاسرائيلية الوصول للمكان، ولم تسمح القوات الإسرائيلية بوصول أحد إلا سيارة إسعاف تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر عند 11:57 من صباح اليوم ذاته، حيث وجده طاقم الاسعاف على قيد الحياة، ولكن القوات الاسرائيلية احتجزته عند نقطة تفتيش لسبعة وعشرين دقيقة دون مبرر قبل أن يتم نقله إلى سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، والتي توفي فيها قديح قبل وصوله إلى المستشفى. حالة بدر هي واحدة من بين 511 حالة قتل تسببت بها عرقلة القوات الاسرائيلية لوصول الدعم الطبي.

تقدم مركز الميزان في مارس 2016م بطلب للمدعي العام العسكري لفتح تحقيق جنائي في حادثة عرقلة وصول وحركة طاقم الدعم الطبي الطارئ، وفي مايو من ذات العام تلقى المدعي العام رداً من آلية تقييم وتقصي الحقائق تفيد بالشروع بالنظر في الحادثة. في أغسطس 2018م، أكد المدعي العام بشكل علني أنه غير قادر على الكشف عن ظروف مقتل قديح لأن أحد الشهود رفض طلباً بلقائه ولأن الممثلين عن عائلة قديح لم يردوا على طلب معلومات حول الحادث كان قد أرسل لهم [9]. ولكن مراسلات مركز الميزان مع المدعي العام تشير إلى عدم صحة هذه الادعاءات حيث أن المدعي العام قام بفتح تحقيق جنائي في حالة قديح. توضح هذه الحالة الاهمال وانعدام مراعاة الحرص الواجب اللذين قادا المدعي العام لمشاركة معلومات خاطئة في التحديث العلني السادس في أغسطس 2018م [10]، كما في الحالات السابقة، تعيد هذه الحالة توكيد الشكوك الحقيقية حول مدى جدية وكفاية التحقيق المزعوم.

كرسي متحرك على أنقاض مركز مبرة فلسطين لذوي الاعاقة

تبين التحديثات الست السابقة التغير الضئيل الحاصل منذ أعلنت اللجنة الأممية المعنية بالتحقيق في عدوان عام 2014م على غزة في تقريرها الصادر عام 2015م أن: الحصانة بشكل عام لمرتكبي انتهاكات القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان المزعوم ارتكابها من قبل القوات الاسرائيلية [11].

تشكل المساءلة القانونية واجباً أساسياً لإنهاء الحصانة المتفشية التي أشارت إليها لجنة التحقيق الأممية. ولكن كما بيّنت الحالات الست السابقة فإن منظومة التحقيقات العسكرية الإسرائيلية تتمنع أو تعجز عن إطلاق تحقيقات جدية حيال جرائم دولية خطيرة مزعوم ارتكابها فيما يشكل تغييبا ممنهجا للمساءلة القانونية والعدالة. ويجدر هنا التذكير بأن أي تحقيقات حول الجرائم الدولية الخطيرة المزعوم ارتكابها خلال عدوان عام 2014م على غزة لم ينتج عنها أي تهم جنائية أو محاكمات أو إدانات، وهو ما يتسق مع النموذج المزمن للحصانة المأسسة كما تم توثيقها من قبل مؤسسات حقوقية محلية ودولية موثوقة وآليات منبثقة عن الأمم المتحدة [12].

إن الانتصاف من المعتدين على المدنيين والمراكز والطواقم الطبية يشكل حاجة طارئة وماسّة، وهو ما يدعو للجوء إلى كافة المساحات القانونية الدولية المتوافرة بما يقتضي وضع حد للفشل الذي تنتهجه منظومة القضاء العسكري الإسرائيلي في عدم إطلاق أو إتمام تحقيقات جنائية جادّة وفعالة. هذه الإجراءات تشكل خطوة رئيسية لحماية حقوق الضحايا والناجين وذويهم في الوصول إلى العدالة، كما وتقدم هذه الاجراءات سبيلاً فعّالا لردع أي تكرار لانتهاكات مشابهة في المستقبل، فما أصبح جليّا في سياق مسيرات العودة هو أن تفشي الحصانة يقود إلى تكرار عمليات القتل والإصابة والتي تستهدف في هذا السياق أفراد الطواقم الطبية والمتظاهرين السلميين.

الأثر المستمر على الناجين من الهجمات الإسرائيلية في عام 2014م

الممرضة إيمان أبو جياب والتي أصيبت في هجوم عسكري على مستشفى الأقصى

أبو جياب، وهي أم لثلاثة أطفال أصغرهم يبلغ من العمر 13 عاماً وأكبرهم يبلغ 15 عاماً، كانت تعمل كممرضة في مستشفى الأقصى في قطاع غزة منذ عام 2005م، وقد أصبحت المعيلة الوحيدة لأسرتها بعدما قُتل زوجها بشظايا هجوم إسرائيل أثناء عدوان عام 2008م.

في 21 يوليو 2014م قصفت قوات المدفعية الإسرائيلية مستشفى الأقصى وأصيبت أبو جياب في يدها اليمنى خلال القصف حيث اصطدمت بشظية كبيرة الحجم تسببت بإعاقة يدها بشكل دائم، وكما حال جميع الناجين من عدوان عام 2014م لم تتلق أبو جياب أي انتصاف قانوني أو جبر للضرر الذي تسبب به القصف الإسرائيلي. في مقابلة معها شرحت أبو جيّاب الأثر الكبير والمستمر على حياتها والذي تبع إصابتها البالغة في القصف، وقصة أبو جياب واحدة من بين آلاف القصص التي شاركها الناجون من إصابات جسيمة تعرضوا لها، الناجون الذين تعرضوا لعنف جسدي ونفسي مفرط وحصين غيّر حياتهم بالكامل.

"لازلت أعمل كممرضة. قبل إصابتي كنت أعمل في قسم العناية المركزة ولكن الآن [بسبب إصابتي] بت أعمل في العيادة الخارجية. ليس لدي خيار [إلا أن أعمل]. من سيطعم أطفالي؟"

"أشعر بالكثير من الذل حين أقوم بفتح دواء أو إبرة للطبيب. علي أن أدير وجهي عن الطبيب وأفتحها بفمي [لأني لا أستطيع استخدام كفي وساعدي الأيمن]. أو حينما أريد قياس ضغط الدم لمريض فإن المريض يقوم بمعظم العمل... ولكني أكافح وأفعل ما بوسعي للحفاظ على عملي. الأمر الإيجابي الوحيد الذي تعلمته من إصابتي هو شعور أكبر بالعطف على المرضى والتعاطف معهم. أنا الآن أشعر بألم كل المرضى وأعمل بشكل جاد لتخفيفه."

"أنا مرهقة. ساعدي لازال يؤلمني كما لو أنه يحترق. ساعدي يلتهب كل يوم جرّاء ساعات الوقوف حيث أن لا عضلة تحمله؛ لقد أصبح حملاً ثقيلاً على جسدي. أكتفي بتناول الفيتامينات ومسكنات الألم والتي أشتريها على نفقتي الخاصة. في بعض الأحيان أتمنى لو أنه تم بتر ساعدي لكي أستطيع التخلص من الألم ولكني أتراجع وأشكر الله أنه ما زال هناك لأنه يجعلني أبدو كإنسانة طبيعية."

"أستيقظ كثيراً. لا أستطيع تذكر المرة الأخيرة التي نمت فيها بشكل عميق. لقد خسرت شهيتي ولكن لازال يتوجب علي طهو الطعام لأطفالي. من الصعب جداً الطبخ وتقطيع الخضراوات بيد واحدة، خاصة بيدي اليسرى. أحيانا يساعدني أطفالي أو أختي ولكن في العديد من المرات أقضي ساعات لتحضير الطعام. حين يصبح الطعام على الطاولة أشعر بإرهاق وإحباط لدرجة أني أركض إلى غرفتي وأنفجر باكية وأغلق على نفسي الباب لساعات."

"صحيحٌ أن الإصابة قربتني من المرضى ولكنها باعدت ما بيني وبين أطفالي. لا أعرف لماذا ولكني فقدت الرابط بيني وبين أطفالي. ليس لدي قدرة على التواصل معهم. لا أدرك السبب خلف ابتعادنا عن بعضنا. لقد فكرت لوقت طويل في زيارة معالج ولكن ليس لدي وقت. يتوجب علي العمل وتحضير الطعام وتنظيف [المنزل] والاعتناء بنفسي وبأطفالي بيد واحدة."

الحصانة دافع لتكرار الانتهاكات

الهجمات على أعضاء الطواقم الطبية

2018-2020م

"الاستجابة الدولية لتوصيات لجنة التحقيق في الهجوم على غزة عام 2014م يجب أن تضع نهاية لحصانة الهجمات على المدنيين والمراكز والطواقم الطبية من أجل ردع تكرار هذه الهجمات في المستقبل" التقرير المشترك لمركز الميزان وجمعية العون لطبي للفلسطينيين ومؤسسة محامون من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني.

كما سبق وحذرت المؤسسات في تقريرها الصادر عام 2015م "لا لمزيد من الحصانة" فإن الحصانة المزمنة التي تحظى بها الهجمات العسكرية على قطاع الصحة تشجع على تكرار هذه الهجمات، ومن المتوقع أن مزيداً من أعضاء الطواقم الطبية سيقتلون أو يصابون في هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي طالما لم يتم فتح تحقيقات جدية في هذه الهجمات ومحاسبة المسؤولين عنها.

وتستمر هذه الحصانة خلال مظاهرات مسيرات العودة الكبرى، وهي مظاهرات واسعة النطاق بادر إليها المجتمع المدني للمطالبة بإنهاء الإغلاق ورفع الحصار غير القانوني، المفروض على قطاع غزة للعام الثالث عشر على التوالي، وتمكين اللاجئين من العودة إلى الأراضي التي هُجروا أو أُجبروا على االرحيل منها في 1948/1947م. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المظاهرات لازالت مستمرة حتى وقت صدور هذا التقرير.

بين 30 مارس 2018م و31 ديسمبر 2019م قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء الطواقم الطبية وأصابت 845 آخرين خلال استعمالها للقوة المفرطة بشكل ممنهج وواسع النطاق ضد المظاهرات السلمية في غزة. خلال ذات الفترة، ألحقت قوات الاحتلال الاسرائيلي الضرر بـ 112 سيارة إسعاف وسبعة مراكز رعاية طبية ميدانية.[13]

وأكدت لجنة التحقيق الأممية المعنية بمسيرات العودة في تقريرها الصادر في مارس 2019م أن الإطار القانوني المنطبق على استعمال القوات الاسرائيلية للقوة في مواجهة المظاهرات السلمية هو "إنفاذ القانون، بناء على القانون الدولي لحقوق الإنسان". هذا الإطار يوجب احترام وحماية حقوق الإنسان الأساسية تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة، والحق في حرية التجمع السلمي وتشكيل الجماعات، وحظر المعاملة القاسية واللاإنسانية. هذا الإطار أيضا يقصر استعمال الأسلحة النارية فقط على الحالات التي تشكل تهديداً وشيكاً للحياة أو بإصابة بالغة، كما ويولي القانون الدولي الإنساني حماية خاصة لأفراد الطواقم الطبية العاملين في سياق احتلال عسكري.

يعرض التقرير الظروف التي أحاطت بحالات استخدام القوة المميتة أودت بحياة ثلاث من أعضاء الطواقم الطبية أثناء قيامهم بإسعاف المشاركين في المظاهرات السلمية في غزة بالإضافة إلى رابع توفي بعد شهر من اصابته، ونركز على حالة قتل موسى أبو حسنين، وهو مسعف مع الدفاع المدني الفلسطيني، حيث قدم أخوه وزملاؤه شهادات قوية حول قتله. كما يشارك التقرير تفاصيل عن مقتل ساجد مزهر، 17 عاما، وهو متطوع مع الفرق الطبية العاملة في الضفة الغربية في مارس 2019م.

منذ 30 مارس 2018 وحتى نهاية ديسمبر 2019، قتل ما لايقل عن ثلاثة عاملين في القطاع الصحي وأصيب 845 آخرين في قطاع غزة

الضحايا العاملين في المجال الصحي منذ مارس 2018

غزة

موسى أبو حسنين

في 14 مايو 2018م أطلقت قوات الاحتلال النار على موسى أبو حسنين، 34 عاما، وهو مسعف يعمل في الدفاع المدني الفلسطيني، حيث أصابته في الجزء العلوي من كتفه الأيمن بينما كان يحاول اجلاء المصابين من المتظاهرين في شرق مدينة غزة. ووجدت لجنة التحقيق المستقلة المنبثقة عن الأمم المتحدة أن أبو حسنين كان يبعد عن السياج الفاصل ما بين 250 و300 متر وكان يرتدي سترته المميزة والتي توضح عمله مع الدفاع المدني. وكان أبو حسنين قد ساعد في انقاذ زميل له قبل مقتله بوقت قصير: طارق لباني، وهو طبيب كندي فلسطيني، أصابته القوات الاسرائيلية بالنار في ساقيه، بينما كان على رأس عمله في إسعاف المتظاهرين [14]. تجدر الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تعلن بعد عن الشروع في تحقيق جنائي حول مقتل أبو حسنين. (انظر صفحة رقم 9 للمزيد من التفاصيل حول مقتل أبو حسنين)

"موسى أنقذني، لقد كان رجلا رائعا جدا وشخصا مميزا. بعد قرابة ساعة من إنقاذي كان يحاول انقاذ مصاب آخر وانتهى به الأمر بإصابته في الصدر ووفاته للأسف. من المؤسف أن يحدث هذا لأننا كطاقم طبيبي نأمل دوما ونتوقع بعضا من الحماية" د. طارق لباني [15]

عبدالله القططي

في 10 آغسطس 2018م أطلقت القوات الاسرائيلية النار على عبدالله القططي، 22 عاما، وهو مستجيب أول من ضمن فريق نبض الحياة الطبي حيث أصابته بشكل مميت أثناء تقديمه الرعاية الطبية لرجل أصيب برصاص القوات الاسرائيلية في شرق رفح في جنوب قطاع غزة. وخلصت لجنة التحقيق المستقلة المنبثقة عن الأمم المتحدة إلى أن القططي كان يرتدي سترة بيضاء ويحمل حقيبة اسعافات أولية حمراء اللون حينما تم استهدافه. لم تعلن السلطات الإسرائيلية عن فتح أي تحقيق جنائي في قتل القططي.

«عبدالله كان يقوم بعمل إنساني. لم يكن لديه سلاح. لم يكن عسكريا أو إرهابيا. كان لديه حل وشاش طبي لمساعدة المصابين. هذه جريمة حرب. يجب محاسبتهم أمام العالم.» محمد القططي، شقيق عبدالله [17]

رزان النجار

في 1 يونيو 2018م أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رزان النجار، 20 عاما، وهي متطوعة مع الطاقم الطبي لجمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية حيث أصابتها بشكل مميت في الصدر أثناء عملها في إسعاف المصابين من المتظاهرين بالقرب من السياج الفاصل في بلدة خزاعة في جنوب شرق قطاع غزة. وخلصت لجنة التحقيق المستقلة المنبثقة عن الأمم المتحدة إلى أن النجار اقتربت من السياج مع ثلاثة من زملائها لتقديم الدعم الطبي لمتظاهريَن مصابيَن، وقد رفع الأربعة أيديهم عاليا خلال اقترابهم، ولكن القوات الاسرائيلية أطلقت النار على النجار رغم ذلك ورغم ارتدائها سترة بيضاء تبين بشكل واضح طبيعة عملها كمسعفة. أعلن المدعي العام العسكري الإسرائيلي في 29 أكتوبر 2018 الشروع بتحقيق جنائي في حالة النجار.

"ابنتي كانت تقوم بعمل إنساني. من أعطى [القناص الإسرائيلي] الحق في قتلها واستهدافها بشكل مباشر بينما كانت تحمل سترتها وهويتها كسلاحها الوحيد؟" صابرين النجار، والدة رزان.[16]

محمد الجديلي

أطلقت قوات الاحتلال النار بتاريخ 3 مايو 2019م على محمد الجديلي، 36 عاما، وهو مسعف يعمل في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني حيث أصابته برصاصة مطاطية في الوجه، رغم ارتداءه زيّه الطبي ونقله مصاباً إلى سيارة اسعاف في مظاهرات مسيرات العودة في مدينة غزة [18]. عانى الجديلي من عدة كسور في الأنف وتلقى العلاج في مشفى في غزة قبل عودته لبيته. بعد شهر من ذلك، في 3 يونيو، أصيب الجديلي بسكتة قلبية رئوية تم نقله إثرها إلى مستشفى الأهلي في مدينة الخليل قبل أن يفقد حياته في 10 يونيو. لم تعلن السلطات الإسرائيلية عن فتح أي تحقيق جنائي في مقتل الجديلي.

"إنهم يرتدون زيّا يظهر بشكل واضح للعيان مهمتهم الإنسانية. هم يقفون لتقديم الخدمات الطبية والإسعافات الأولية. أتمنى حقاً أن أدرك لماذا قد يستهدف أحدهم أي مسعف بتلك الطريقة. هو كان يحمل نقّالة ولاحقاً تم حمله على واحدة." كفاية الجديلي، أم محمد. [19]

الضفة الغربية

ساجد مزهر

متطوع مع الفرق الطبية في الضفة الغربية

لم تقتصر ممارسات القوات الإسرائيلية المودية بحياة أعضاء الطواقم الطبية على قطاع غزة، ففي 27 مارس 2019م قتلت قوات الاحتلال ساجد مزهر، 17 عاما، وهو متطوع مع الطاقم الطبي لجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية حيث أصابته بشكل مميت في البطن، بينما كان يقدم الرعاية الطبية لمصابين هاجمتهم تلك القوات خلال مظاهرات في مخيم الدهيشة بالقرب من مدينة بيت لحم في الضفة الغربية [20]. تجدر الإشارة إلى أن مزهر يتمتع بحماية خاصة إضافية تحت القانون الدولي كونه طفل ورغم ذلك لم تعلن السلطات الإسرائيلية عن فتح أي تحقيق جنائي في قتله.

"لقد أخبرني أنه لا يستطيع ترك المصابين في ذلك الوقت وقال إنه تلقى تدريبا ليقدم المساعدة الإنسانية في وقت كذلك. أخبرني ألا أقلق وأن القانون الدولي يكفل حمايته في زيّه الرسمي." عبدالحكيم مزهر، والد ساجد [21]

زملاء في جنازة عبد الله القطيطي

شهادة أفراد الطواقم الطبية من على خط النار

لقد أدت القوة المفرطة التي استخدمتها القوات الاسرائيلية الى اصابة المئات من أعضاء الطواقم الطبية الفلسطينيين في عامي 2018 و2019م، حيث تنوعت أشكال هذه القوة المفرطة ما بين الرصاص الحي والرصاص المطاطي والاستهداف المباشر بقنابل الغاز وغير المباشر عبر الشظايا وكميات الغاز المسيل للدموع.

"إحدى الرصاصات اخترقت باب سيارة الإسعاف واصطدمت بساقي، وقد أثرت الإصابة بشكل كبير على حياتي. أنا خائف ولا زلت مهزوزاً، وأتأثر في كل مرة أسمع فيها إطلاق نار أو أصواتا عالية أو تفجيرات. أتوجه برسالة الى المجتمع الدولي لممارسة الضغط على إسرائيل عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لاحترام الطواقم الطبية العاملة في الميدان. هذا مكفول بنص القانون الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة." عماد البحيصي، متطوع مع الطاقم الطبي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، والذي أصيب في 9 أبريل 2018م. [22]

"تم استهدافي بشكل مباشر بقنبلة غاز مسيل للدموع بينما كنت أقدم الرعاية للمصابين في مسيرات العودة الكبرى. لقد أصابتني القنبلة بشكل مباشر في ساقي وتسببت بكسر في الرضفة (الركبة). لقد أثرت على الإصابة بشكل كبير. لن أستطيع مواصلة عملي في مسيرات العودة الكبرى. كان يمكن رؤيتي بشكل واضح، كنت مرتديا لسترتي. بينما كنت أتلقى الاسعاف الاولي من أحد زملائي والذي كان أيضا مرتديا لسترته بشكل يوضح دوره كمسعف تم استهدافه هو الآخر برصاصة حية تسببت له بكسر في العظام تلقى على إثرها عملية جراحية وبات الآن يستعمل مثبتا خارجيا." أحمد وافي، 24 عاما، متطوع مع الطاقم الطبي لجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، والذي أصيب في 10 أغسطس 2018.

خلاصة:

إن الهجمات على كل من موسى أبو حسنين ورزان النجار وعبدالله القطيطي ومحمد الجديلي وساجد مزهر تتصل بشكل وثيق مع سياق الحصانة المستمرة التي يتمتع بها منتهكو حقوق أعضاء الطواقم الطبية، وهو السياق المستمر على مدى العقد الماضي. الاستنتاج من سجل هذه الحالات واضح: الانتهاكات الجسيمة لحقوق أفراد الطواقم الطبية في الحياة وفي السلامة الجسدية أثناء ممارستهم لمهامهم تتكرر في غياب معايير الردع التي تكفلها المساءلة القانونية وتحقيق العدالة.

ويؤكد الاستنتاج الذي شاركته لجنة التحقيق المستقلة المنبثقة عن الأمم المتحدة جدية مخاوف المؤسسات: بناءً على مقابلات عديدة مع الضحايا والشهود وبناءً على التثبت من لقطات الفيديو في عدد من الحالات وجدت اللجنة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن سلاح القناصة الإسرائيلي تعمد استهداف أفراد الطواقم الطبية بالرغم من رؤية العلامات الموضحة لدورهم. [23] وقد خلصت اللجنة إلى أن الأراضي الفلسطينية باتت إحدى أخطر الأماكن في العالم لأفراد الطواقم الطبية. [24]

كما وخلصت اللجنة إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن بعض الانتهاكات تشكل جرائما دولية [25]، بما قد يرقى لجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، حيث أن احتمالية هذه الجرائم تعززها الأدلة المشيرة لطبيعة استعمال القوة المفرطة بشكل ممنهج وواسع النطاق من قبل القوات الاسرائيلية.

الحالة الوحيدة من بين الخمسة سابقة الذكر التي تم فتح تحقيق جنائي حيالها هي حالة قتل رزان النجار والتي حظيت بإهتمام كبير من قبل وسائل الاعلام الدولية. ولم تقدم منظومة التحقيقات العسكرية الإسرائيلية شرحاً يوضح أسباب فتح تحقيق جنائي في حالة رزان وعدم فتح تحقيق في الحالات الأخرى التي استهدفت فيها الهجمات العسكرية أفراداً من الطواقم الطبية.

قتل المسعف موسى أبو حسنين

موسى أبو حسنين، 34 عاما، هو أول مسعف قتلته القوات الإسرائيلية في سياق مسيرات العودة الكبرى، حيث أطلقت عليه النار بشكل مميت في اليوم الأكثر دموية في غزة منذ عدوان عام 2014م، حيث قتلت في ذلك اليوم 60 فلسطينيا وأوقعت أكثر من 2700 جريحاً[26]. يعرض الجزء التالي من التقرير الظروف الخطيرة التي تم فيها قتل أبو حسنين وتفاصيلا عن عمل وشخصية أبو حسنين.

أدلى مهدي أبو حسنين، شقيق موسى، بالمعلومات التالية:

"موسى كان شخصاً جميلاً بكل المقاييس. اختار أن يكون مسعفاً لأنه كان يعتني بالآخرين. دائماً ما سعى للتخفيف من معاناة الآخرين. كل من عرف موسى يصفه على أنه صاحب أكبر حس فكاهي. لقد أحب موسى الحياة وأراد الآخرين أن يشعروا بذلك."

"أصيب موسى بشكل خطير خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2009م. خلال عمله كمسعف مع الدفاع المدني توجه إلى مبنى كان قد تم استهدافه ليسعف من كانوا فيه ولكن الإسرائيليين قاموا بقصف المبنى مرة أخرى بينما كان هو بالداخل. لم يتعافى موسى من إصابته قط وفقد قدرته على لعب كرة القدم بعد أن كان مرشحاً قوياً للعب ضمن الفريق الوطني لأنه بات يعاني من قصر مستمر في النفس."

"في مايو 2018م كان موسى أباً لأربعة أطفال أكبرهم كان يبلغ سبع سنوات وأصغرهم شهرين. بدأ شهر رمضان بعد أيام قليلة من مقتل موسى وتوجب حينها على زوجته الجلوس مع الأطفال الأربعة على مائدة [الإفطار] وشرح غياب أبيهم لهم. أنا مجبر على قضاء بقية عمري دون أخي المقرب."

ويروي شفيق سالم، زميل أبو حسنين في الدفاع المدني والذي كان معه يومَ استهدافه:

"لقد كان اليوم الأكثر صعوبةً خلال المظاهرات الأسبوعية. منذ التاسعة والنصف صباحا بدأنا باستقبال مصابيَن كل دقيقة. عند الساعة الواحدة وعشرين دقيقة ظهراً أصبحت الهجمات مكثفة بشكل لا يوصف. عشرات الناس سقطوا جرحى أو قتلى خلال ثوان، وحينها سمعت الناس يصرخون أن مسعفا قد أصيب، حينها نظرت فرأيت موسى على بعد أمتار قليلة مني وكان على الأرض. كنت مستلقيا على الارض لتجنب الرصاص ولم أستطع الوصول لموسى. طلبت المساعدة الطبية بشكل فوري ولكن لم تتمكن الطواقم الطبية أو سيارات الإسعاف من الوصول إلى المنطقة."

ويروي علاء أبو غاني، وهو مسعف آخر كان مع أبو حسنين يوم الحادثة:

"أصابت الرصاصة موسى في الكتف وخرجت من الظهر. كل ما استطعنا فعله كمسعفين هو إيقاف النزيف. أم موسى [والتي كانت حاضرة في المظاهرات في ذلك اليوم] سمعت أن ابنها أصيب. كانت تصرخ "ابني مسعف؛ ألا يمكنكم نقله إلى سيارة إسعاف؟"

"أدركت منذ اللحظة التي أصيب فيها موسى أننا بتنا مستهدفين. استطعنا ايقاف النزيف الخارجي وكان موسى على قيد الحياة وكان يقول باستمرار أنه لا يستطيع التنفس. موسى مكث على الأرض لنصف ساعة دون اجلاء طبي قبل أن يساعدنا الناس في حمله على أكتافنا والركض به حتى رأينا سيارة مدنية بينما مكث موسى يهمس أنه لا يستطيع التنفس. وبعد دقائق قليلة انقلبت عيناه. عند حوالي الساعة الثانية والنصف مساءً وصلنا إلى المستشفى الإندونيسي والذي كان على بعد أربعة كيلومترات حيث أعلن عن وفاة موسى هناك. أم موسى شاهدت ابنها ينزف حتى موته. لطالما كان موسى من ينقذ الناس ولكن حين أصبحت حياته في خطر لم يستطع أحد انقاذه."

" على الأرجح أن عائلة موسى لن تحصل على العدالة وأن القضية لن يتم التحقيق فيها."

تحت الحصار: القطاع الصحي في غزة

يعاني القطاع الصحي في غزة من عجز بالغ لم ينجم فقط عن الهجمات العسكرية المتعاقبة عبر عشر سنوات على طواقمه ومراكزه وخدماته ومستخدميه بل أيضاً ساهمت في ترسيخه سياسيات مخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأبرز هذه السياسات هو الحصار والإغلاق المستمران منذ 13 عاماً.

في 2016م صرّح بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، أن إغلاق غزة يخنق سكانها واقتصادها ويثبط من جهود اعادة اعمارها، وأنه عقاب جماعي ينبغي أن يواجه بالمحاسبة. كنتيجة للقيود على حرية حركة المواطنين والبضائع من والى قطاع غزة وما يصاحب هذه القيود من إفقار فإن خدمات القطاع الصحي اليوم لا تستطيع الوفاء بحاجات السكان. وفي هذا الشأن أشار المنسق الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى أنه وبينما تضاعف عدد السكان في غزة منذ عام 2000م إلا أن عدد عيادات الرعاية الأولية نقص من 56 إلى 49 مما تسبب في ظروف اكتظاظ وقصر في الوقت بين المريض والطبيب وضعف في جودة الخدمة.[27]

ويكبح نظام الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة من حرية حركة الطواقم الطبية وسلامتهم وتطورهم المهني، فغالبا ما ترفض السلطات الإسرائيلية منحهم تصاريحا لمغادرة غزة والالتحاق بفرص تدريب وتطوير في الخارج، وما هو يزيد من نسبة العجز في أعداد وجودة الكوادر الطبية في تخصصات معينة. وعلى سبيل المثال، وثقت منظمة الصحة العالمية في 2018م، أنه تم قبول 15% فقط من الطلبات المقدمة للسلطات الإسرائيلية لخروج شركاء في القطاع الصحي ومن وزارة الصحة من قطاع غزة. [28]

وتجدر الإشارة إلى انحدار مستويات السلامة التي يحظى بها أفراد الطواقم الطبية جرّاء القيود التي تفرضها إسرائيل على توافر معدات التواصل التي تستعمل للتنسيق بين المسعفين ومعدات الوقاية والاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك الخوذ والسترات الواقية.[29]

كما أن القطاع الصحي يعاني من عجز في توفير المواد الأساسية بسبب سياسات الإغلاق، حيث أن إسرائيل تتبنى قائمة من المواد التي تعتبرها ذات استعمال مزدوج وتصنفها على أنه قد يتم استعمالها لأغراض عسكرية، وهي قائمة مضنية يتم التعامل معها من خلال آلية إعادة إعمار غزة [30] وهي آلية إشكالية بحد ذاتها. وتستعمل إسرائيل هذه القائمة لمنع دخول المواد والمعدات الطبية أو الحد من دخولها لمستويات دنيا، ومن هذه المعدات والمواد آلات المسح بالأشعة السينية ألياف الكربون المستعملة في معالجة واستقرار الاصابات المعقدة في الاطراف [31]. وبالنسبة للذين يعانون من إصابات خطيرة في الأطراف بمن فيهم أولئك الكثر الذين أصيبوا في مسيرات العودة الكبرى (تابع أدناه) فإن عواقب هذه القيود تضطر الطواقم الطبية لربط الأطراف المصابة بأطر معدنية أكثر ثقلاً وأقل راحة ولاستبدال الأطراف المبتورة بأطراف صناعية أقل راحة.

ويشير التدهور في توافر الرعاية الصحية وجودتها في غزة، إلى حاجة أكبر لتلقي العلاج في مراكز صحية متقدمة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أو خارجها، وهي الحاجة التي تعرقلها السلطات الإسرائيلية في كثير من الأحيان عبر رفض طلبات المرضى للحصول على تصاريح لمغادرة قطاع غزة أو عبر التأخر المفرط في الرد على هذه الطلبات، وقد وصفت منظمة الصحة العالمية تعامل السلطات الإسرائيلية مع طلبات المرضى للتصاريح على أنه يفتقر للنزاهة والسرعة. [32]

آلاف المواعيد الطبية تُفوَّت كل عام على المرضى من قطاع غزة بسبب اجراءات السلطات الإسرائيلية، ففي عام 2018 لم يتمكن آلاف المرضى من قطاع غزة من الوصول الى العلاج مفوتين حوالي 10 آلاف موعد طبقاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية. ولا شك أن عواقب هذا الحرمان تكون خطيرة، ففي عام 2017م قبلت السلطات الإسرائيلية 54% فقط من طلبات التصاريح للمرضى الذين احتاجوا لعلاج في الخارج. وتسببت هذه السياسة بوفاة 54 مريضاً، منهم 46 كانوا يعانون من السرطان، بعدما أُجبروا على تفويت مواعيد علاجهم.[33]

تؤكد المعطيات السابقة النتيجة الرئيسية التي صرّح بها مايكل لنك، المقرر الأممي الخاص بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أشار إلى أن إسرائيل في حالة تحلل كبير من التزاماتها الدولية فيما يخص حقوق الفلسطينيين في الرعاية الصحية، [34] ورغم هذه النتيجة الهامّة والموثوقة إلا أن إسرائيل تستمر في ارتكاب انتهاكات جسيمة للحق في الرعاية الصحية وبغض النظر عن التزاماتها الدولية والمعاناة الجسدية والنفسية الشديدة التي تسببها هذه الانتهاكات.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية حذرت قبل بدء مسيرات العودة الكبرى أن القطاع الصحي في غزة بات على حافة الانهيار مع التناقص الحاد في كميات الوقود والأدوية الأساسية والمستهلكات الطبية الضرورية والموارد البشرية.[35] خلال المظاهرات أصابت قوات الاحتلال ما لا يقل عن 28000 فلسطيني، من بينهم أكثر من 7300 أصيبوا بالرصاص ومن بين هؤلاء ما لا يزيد عن 1746 بحاجة عمليات متخصصة لعلاج وتقويم أطرافهم المصابة بما يقتضيه ذلك من عمليات جراحية قد يصل عددها إلى سبعة مع الحاجة لإعادة تأهيل مكثف على مدى عامين أو أكثر. وقد ترك العدد الهائل من المصابين سواءً من أصيبوا برصاص حي أو مطاطي أو قنابل غاز أو شظايا تداعيات شديدة على منظومة القطاع الصحي المستنزفة بالفعل وبالتالي على سكان قطاع غزة البالغ عددهم حوالي 2 مليون كما يتضح من تأجيل حوالي 8000 عملية جراحية اختيارية خلال عام 2018م. [36]

رغم هذه الجاهزية المتضائلة إلا أن الحكومة الإسرائيلية أطلقت في أبريل 2018م سياسة يُمنع بموجبها وكقاعدة عامة الجرحى من المشاركين في المظاهرات السلمية من تلقي التصاريح لمغادرة غزة لتلقي العلاج، وهي السياسة التي تشرح أن ما نسبته 17% فقط من المتقدمين بطلب تصريح لتلقي العلاج في الخارج بعد إصابتهم بشكل بالغ خلال مسيرات العودة الكبرى تم الموافقة على طلباتهم بين 30 مارس 2018 و31 ديسمبر 2019م.[37] وبعد مرور عام على بداية المظاهرات كان حوالي 80% من الأطفال المصابين في المظاهرات بحاجة لعلاج طارئ خارج غزة والذين قابلت السلطات الإسرائيلية طلباتهم لتصاريح بالرفض او تأخير الرد مما أدى لمضاعفة حالاتهم وصولاً إلى البتر أحيانا.[38]

كل هذه الممارسات العسكرية وغير العسكرية، بجانب غيرها من المحددات السياسية، ضاعفت من المعاناة الجسدية والنفسية المفروضة على سكان قطاع غزة، حيث توضح دراسات الأثر السلبي البالغ للحصار والهجمات العسكرية واستخدام العنف ضد المشاركين في مظاهرات مسيرات العودة الكبرى، خاصة الأطفال؛ علاوة على إفقار القطاعات الخدماتية. [39]

حين يتم أخذ هذا الوضع الحرج للحالة الصحية والقطاع الصحي في غزة بعين الاعتبار جنباً إلى جنب مع السياسات والانتهاكات الإسرائيلية التي تكرس هذا الوضع فإن المطالبة بإنهاء الحصانة تصبح أكثر إلحاحاً بدواعٍ قانونية وإنسانية.

التوصيات

ما قدمه هذا التحديث من أدلة يوجب على المجتمع الدولي متابعة حثيثة وإجراءات حاسمة. يدعو كل من مركز الميزان لحقوق الإنسان و جمعية العون الطبي للفلسطينيين ومؤسسة محامون من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني دول العالم لمواجهة الحصانة الممنهجة التي يتمتع بها مرتكبو الانتهاكات، والعمل على تخفيف الأزمة الصحية الممتدة التي يعاني منها قطاع غزة وذلك عبر الإجراءات الضرورية التالية:

توصيات لكافة الدول:

1. الإقرار بأن الحصانة الممنهجة التي يتمتع بها منتهكو القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تشجع إرتكابهم للمزيد من الانتهاكات وتشكل سبباً رئيساً للتحديات الانسانية المزمنة في قطاع غزة،

2. دعم التحقيقات الجدية والمساءلة القانونية الفعّالة حيال الهجمات العسكرية على طواقم ومراكز الرعاية الصحية كإحدى وسائل تحقيق العدالة وردع ومنع تكرار تلك الهجمات في المستقبل،

3. المتابعة والتقييم المستقلين لالتزام السلطات الإسرائيلية في تحقيقاتها الداخلية بتطبيق المبادئ الدولية الأساسية التي تؤكد على استقلالية ونزاهة وفعالية ودقة وسرعة وشفافية التحقيقات ومدى المساءلة القانونية التابعة لهذه التحقيقات وما يترتب عليها من تحقيق العدالة للضحايا والناجين وذويهم، بما في ذلك نشر نتائج المتابعة والتقييم بشكل علني،

4. دعم الجهود الرامية لتعزيز الإلتزام بمبادئ القانون الدولي الخاصة بحماية أفراد الطواقم الطبية ومراكز الرعاية الصحية، بما في ذلك متابعة الالتزام بما تضمّنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2286 لسنة 2016م فيما يتعلق بالرعاية الصحية خلال أوقات النزاع؛

5. إطلاق جهود دبلوماسية مكثفة لرفع الحصار والإغلاق عن قطاع غزة بشكل فوري بما يشمل حرية الحركة وأمانها للمرضى وأفراد الطواقم الطبية والأدوية والمعدات الطبية.

MAP
MEDICAL AID FOR PALESTINIANS

جمعية العون الطبي للفلسطينيين (MAP) تعمل من أجل صحة وكرامة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وكلاجئين.

www.map-uk.org
Registered Charity no: 1045315

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL Mezan Center for Human Rights

منظمة غير حكومية فلسطينية تعمل من أجل حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان الفلسطيني وسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

www.mezan.org
Registered Charity no: 563130798

LAWYERS FOR PALESTINIAN HUMAN RIGHTS

محامون من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني (LPHR) جمعية خيرية للمحاماة ومقرها في المملكة المتحدة، ومنخرطة في مشاريع تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني.

www.lphr.org.uk
Registered Charity no: 1142158

المراجع

1. مركز الميزان لحقوق الإنسان، محامون من أجل حقوق الإنسان في فلسطين، المعونة الطبية لفلسطين. 2015. «لا مزيد من الحصانة: القطاع الصحي في غزة تحت القصف». متوفر باللغة الإنجليزية:

https://lphr.org.uk/wp-content/uploads/2015/06/No-More-Impunity-Gazas-Health-Sector-Under-Attack.pdf

2. مركز الميزان لحقوق الإنسان، محامون من أجل حقوق الإنسان في فلسطين، المعونة الطبية لفلسطين. 2016. «تحديث – القطاع الصحي في غزة تحت القصف». متوفر باللغة الإنجليزية

https://lphr.org.uk/wp-content/uploads/2016/07/NMI-Update.pdf

3. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، الحق. 2015. «عملية الجرف الصامد بالأرقام»، تقرير إحصائي حول الهجمات الإسرائيلية على المدنيين والمنشآت المدنية بين 7 يوليو و 26 أغسطس 2014. متوفر باللغة الإنجليزية:

https://www.mezan.org/en/uploads/files/14598458701382.pdf

4. مجموعة الصحة. 2014. التقرير المشترك لتقييم القطاع الصحي في قطاع غزة. متوفر باللغة الإنجليزية:

http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/Joint Health_Sector_Assessment_Report_Gaza_Sept_2014-final.pdf

5. اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق في صراع غزة عام 2014م. 2015. تقرير النتائج المفصلة. مرجع UN Doc. A/HRC/29/CRP.4. الفقرة رقم 668. متوفر باللغة الإنجليزية:

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColGaza/A_HRC_CRP_4.docx

6. مركز الميزان لحقوق الإنسان، محامون من أجل حقوق الإنسان في فلسطين، المعونة الطبية لفلسطين. 2015. "لا مزيد من الحصانة: القطاع الصحي في غزة تحت القصف". متوفر باللغة الإنجليزية:

https://lphr.org.uk/wp-content/uploads/2015/06/No-More-Impunity-Gazas-Health-Sector-Under-Attack.pdf

7. انظر: اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق في صراع غزة عام 2014م. 2015. تقرير النتائج المفصلة. مرجع UN Doc. A/HRC/29/CRP.4. الفقرات 623-619. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColGaza/A_HRC_CRP_4.docx

عدالة المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل. 2018. تقرير نوفمبر للجنة الأممية المستقلة للتحقيق في مظاهرات عام 2018م في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ بيتسيليم. 2016. "بروتوكول التبرئة: التحقيق المزعوم في عملية الجرف الصامد. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.btselem.org/download/201609_whitewash_protocol_eng.pdf

منظمة العفو الدولية. 2016. "أن الوقت لمعالجة الحصانة: عامان بعد حرب غزة/إسرائيل في 2014م". متوفر باللغة الإنجليزية:

https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/4199/2016/en/

هيومان رايتس ووتش. 2010. "حصانة الإنتهاكات لقوانين الحرب خلال الحرب على غزة". متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.hrw.org/report/2010/04/11/turning-blind-eye/impunity-laws-war-violations-during-gaza-war

اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق في مظاهرات عام 2018م في الأرض الفلسطينية المحتلة. 2019. تقرير النتائج المفصلة. مرجع UN Doc. A/HRC/40/CRP.2. فقرة 758. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session40/Documents/A_HRC_40_74_CRP2.pdf

8. اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق في صراع غزة عام 2014م. 2015. تقرير النتائج المفصلة. مرجع UN Doc..A/HRC/29/CRP. فقرة 477. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColGaza/A_HRC_CRP_4.docx

9. مكتب المدعي العام العسكري الإسرائيلي. 2018. قرارات المدعي العام العسكري حيال الحالات الإستثنائية المزعوم وقوعها خلال عملية الجرف الصامد، تحديث رقم 6. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.idf.il/en/minisites/military-advocate-generals-corps/releases-idf-military-advocate-general/mag-corps-press-release-update-6/

10. مكتب المدعي العام العسكري الإسرائيلي. 2018. قرارات المدعي العام العسكري حيال الحالات الإستثنائية المزعوم وقوعها خلال عملية الجرف الصامد، تحديث رقم 6. متوفر باللغة الانجليزية

https://www.idf.il/en/minisites/military-advocate-generals-corps/releases-idf-military-advocate-general/mag-corps-press-release-update-6/

11.اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق في صراع غزة عام 2014م. 2015. تقرير النتائج المفصلة. مرجع UN Doc..A/HRC/29/CRP. فقرة 664. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColGaza/A_HRC_CRP_4.docx

12.انظرالمرجع رقم سبعة.

13. منظمة الصحة العالمية. 2020، يناير. تقرير شهر ديسمبر 2019م حول الوصول للرعاية الصحية. صفحة 7. متوفر باللغة الانجليزية:

http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/Dec_2019_Monthly_Updated.pdf

14. الجارديان. 2018، مايو 17. ترودو "مرتاعا" ويطالب بتحقيق بعد إصابة طبيب كندي في غزة. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.theguardian.com/world/2018/may/17/canadian-doctor-wounded-gaza-israel-palestinians-gaza

15. هيئة الإذاعة الكندية. 2018، مايو 15. كندي أصيب في غزة يقول أنه كان يبدو طبيبا"بشكل واضح". متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.cbc.ca/radio/asithappens/as-it-happens-tuesday-edition-1.4663685/canadian-shot-in-gaza-says-he-was-clearly-marked-as-a-doctor-1.4663689

16. المعونة الطبية لفلسطين. 2018، يوليو 19. هجمات على افراد الطواقم الطبية الفلسطينية في غزة (فيديو). متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.youtube.com/watch?v=mjStb3KNH4I

17. المعونة الطبية لفلسطين. 2018، أغسطس 17. عبدالله القطعلي: زملاء وأهل المسعف الثالث الذي قتل في غزة يبلغون صوتهم (فيديو). متوفر باللغتين العربية والانجليزية:

https://www.youtube.com/watch?v=lemSh2bV2h0

18. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. 2019. استشهاد المسعف في الهلال الأحمر "محمد الجديلي" متأثرا بجراحه التي اصيب بها في قطاع غزة.

https://www.palestinercs.org/index.php?page=post&pid=25189&catid=4&paren-=tid=67&y

19. المعونة الطبية لفلسطين. 2019، يوليو 4. مسعف فلسطيني آخر يُقتل – متى ستتخذ المملكة المتحدة إجراءات حقيقية؟ (فيديو). متوفر باللغتين العربية والانجليزية:

https://www.youtube.com/watch?v=15FnW8pnU6k

20. منظمة الصحة العالمية. 2019. منظمة الصحة العالمية تدين بشدة قتل عامل صحي في الضفة الغربية. متوفر باللغة الانجليزية: http://www.emro.who.int/pse/palestine-news/who-strongly-condemns-killing-of-health-worker-in-the-west-bank.html

انظر ايضا الحق. 2019، أبريل 8. الحق يضحد إداعاءات الجيش والاعلام الاسرائيلي حيال قتل المستجيب الاول المتطوع ساجد مزهر في مخيم الدهيشة للاجئين. متوفر باللغة الانجليزية:

http://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/images/stories/PDF/Al-Haq%20Special%20Report_Al-Haq%20Refutes%20Israeli%20Army%20and%20Media%20Claims%20on%20the%20Killing%20of%20Volunteer%20First%20Responder%20Sajed%20Mizher_8%20April%202019_Final.pdf

21. شبكة فلسطين الاخبارية. 2019، مارس 27. والد المسعف: ابني اعتقد انه لن يصاب مرتديا سترته. متوفر باللغة الانجليزية:

http://english.pnn.ps/2019/03/27/paramedics-father-my-son-thought-he-/wouldnt-be-shot-wearing-his-vest

22. المعونة الطبية لفلسطين. 2019. مايو 1. "إحدى الطلقات اخترقت باب سيارة الإسعاف واصطدمت بساقي" (فيديو). متوفر باللغتين العربية والانجليزية: https://www.youtube.com/watch?v=ne_ERZeJdr0

23. اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق في مظاهرات عام 2018م في الأرض الفلسطينية المحتلة. 2019. تقرير النتائج المفصلة. مرجع .UN Doc 2.A/HRC/40/CRP. فقرة 526. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session40/Documents/A_HRC_40_74_CRP2.pdf

24. اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق في مظاهرات عام 2018م في الأرض الفلسطينية المحتلة. 2019. تقرير النتائج المفصلة. مرجع .UN Doc2.A/HRC/40/CRP. فقرة 520. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session40/Documents/A_HRC_40_74_CRP2.pdf

25. اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق في مظاهرات عام 2018م في الأرض الفلسطينية المحتلة. 2019. تقرير النتائج المفصلة. مرجع .UN Doc2.A/HRC/40/CRP. الفقرات 789-788. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session40/Documents/A_HRC_40_74_CRP2.pdf

26. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية. 2018، مايو 15. عدد الإصابات خلال المظاهرات في تناقص كبير حيث تنعى غزة الخسائر الفادحة في الأرواح التي تكبدتها بالأمس وتواجه صعوبة في رعاية المصابين. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ochaopt.org/content/sharp-decline-casualties-during-demonstrations-gaza-mourns-yesterday-s-massive-loss-life-and

27. مكتب المنسق الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. 2017. التقرير للجنة الاتصال المختصة. متوفر باللغة الانجليزية:

https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_report_to_ahlc_-_1_may_2017.pdf

28. منظمة الصحة العالمية. 2019، مايو 1. الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير من المدير العام الى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين.

https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA72/A72_33-ar.pdf

29. منظمة الصحة العالمية. 2019، مايو 1. الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير من المدير العام الى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين.

https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA72/A72_33-ar.pdf

30. محامون من أجل حقوق الإنسان في فلسطين. 2018، يوليو. إحاطة حول آلية إعادة إعمار غزة: فعاليتها، منافاتها لقواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانساني، ومستقبلها. متوفر باللغة الانجليزية:

https://lphr.org.uk/latest-news/lphr-briefing-on-the-gaza-reconstruction-mechanism-its-in-effectiveness-its-incompatibility-with-international-humanitarian-and-human-rights-law-o-/bligations-and-its-future

31. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية. 2018، يوليو 10. سد حاجات إعادة التأهيل للفلسطينيين الذين عانوا من إصابات بالغة خلال مظاهرات غزة: أكثر من 1400 مصاب قد يعانوا من إعاقة طويلة الأمد. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ochaopt.org/content/addressing-rehabilitation-needs-palestinians-seriously-injured-during-gaza-demonstrations

32. منظمة الصحة العالمية. 2011. مرضى التحويلات تحت وطأة التأخير والرفض وظروف الوصول لحق الرعاية الصحية. متوفر باللغة بالانجليزية:

http://www.emro.who.int/palestine-press-releases/2011/referral-patients-vulnerability.html

33. مركز الميزان لحقوق الانسان، منظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش، المعونة الطبية لفلسطين، جمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل. 2018، فبراير 13. إسرائيل: انخفاض غير مسبوق في منح التصاريح الطبية. متوفر باللغة الانجليزية: https://www.hrw.org/news/2018/02/13/israel-record-low-gaza-medical-permits

34. المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م. 2018، مارس. تقرير لمجلس حقوق الإنسان خلال دورته الثالثة والسبعين. مرجع (U. N Doc. A/HRc/37/75)

https://undocs.org/ar/A/HRC/37/75

35. منظمة الصحة الدولية. 2019. تقرير الحالة لشهر فبراير 2019م: الأرض الفلسطينية المحتلة، غزة. متوفر باللغة الانجليزية:

http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO-Special-Situation-Report-on-_Gaza-Feb.pdf?ua=1

36. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2018، ديسمبر. استعراض الحاجات الإنسانية لعام 2019م. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/humanitarian_needs_overview_2019.pdf

37. منظمة الصحة العالمية. 2020، يناير. الوصول للرعاية الصحية: التقرير الشهري لديسمبر 2019م، ص. 3. متوفر باللغة الانجليزية:

http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/Dec_2019_Monthly_Updated.pdf

38. انظر: منظمة انقاذ الطفولة. 2019، مارس. بعد عام على مظاهرات غزة: ما يقارب 3000 طفل مصاب خلال المظاهرات في حاجة لرعاية طبية في مستشفى. متوفر باللغة الانجليزية: الانجليزية:

https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-protests-one-year-almost-3000-children-injured-gaza

بيتسيليم. 2019، مارس. اطلق النار وغادر: إسرائيل تمنع المصابين في مظاهرات غزة من الوصول للرعاية الطبية. متوفر باللغة الانجليزية: https://www.btselem.org/firearms/shoot_and_abandon_in_gaza

الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال – فلسطين. 2019، مارس. الرصاصات الإسرائيلية تكلف ثلاثة أطفال سيقانهم. متوفر باللغة الانجليزية:

https://www.dci-palestine.org/israeli_bullets_cost_these_three_children_their_legs

39. المجلس النرويجي للاجئين. 2019، مارس. الصحة النفسية للأطفال في غزة في تدهور سريع. متوفر باللغة الانجليزية:

/https://www.nrc.no/news/2019/march/gaza-childrens-mental-health-rapidly-deteriorating

لمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م. 2018، مارس. تقرير لمجلس حقوق الإنسان خلال دورته الثالثة والسبعين. مرجع (UN.Doc. A/HRc/37/75)

https://undocs.org/ar/A/HRC/37/75